انه لو قال ان ابرائتي من دينك فانت طالق فابرأته
وقع الطلاق بائنا ولو قال ان ابراك فلانا فابرأته
وقع رجعيا انتهى والفرق ان النفع في ابرا
الاجنبي مختص بالاجنبي ولا يدخل في عوض الخلع
من رجوع نفعه الى الزوج وما اجاب به
القفال في مسئلتنا جزم به الامام في اخر باب
طلاق المشركين من النهاية وبه اجاب به القاضي
ابو بكر الشاشي في فتاويه واجاب به ابن
الصلاح في فتاويه وقال ابن الرفعه انه الحق
وفي فتاوي العزالي اذا قال لزوجته متى
غبت عن بلدي هذا وابرائتي من صداقك فانت
طالق فغاب وابرأته بعد هل يقع بائنا حتى
لا يمكنه رجعتها في سفره اجاب ان ضبطه
التعليق والمعاوضة لا يحمل في قطع الرجعة
والتعليق على الابرا معاوضة انتهى وفي فتاوي الولي
ابو زرعة بن العراقي قال لزوجته ان ابرائتي من
صداقك علي فانت طالق فقالت ابرأتك
محل يقع بائنا بعد الدخول كما نسب للقفال رحمه
واقره الرافعي او رجعيا كما نسب لفتاوي القاضي
حسين قياسا على التعليق بدخول الدار وهما
الحكم فيما اذا كانت الزوجات بجهلان الصداق
في مسئلة ان ابرائتي من صداقك وكان احدهما

وعلى

جاهلا

تحملا به دون الاخر اجاب بان الراجح فيما
اذا قال ان ابرائتي من صداقك علي فانت طالق
فقالت ابرأتك وهما يعلمان الصداق وقالت اردت الطلاق
بائنا بقولي ابرأتك من الصداق الذي حلفت علي الابرا
عنه الطلاق واناعلمه به انه يقع الطلاق بائنا لان
السؤال معلوم في الجواب وقد نوته فان قالت لم اردذه
ولم اعلم الابراء عن الصداق لم يقع الطلاق لعدم وجود
الصفه المحلوف عليها لا نطقا ولا تقديرا والمقبول
في السؤال عن الماضي حسبما من وقوع الطلاق رجعيا
لم اجد عنه هكذا وانما وجدته عند فيما اذا قال ان
ابرائتي فانت طالق فاذا ابرأته عن الصداق وقع رجعيا
وهو واضح فان حلف الطلاق علي مطلق الابرا وذلك
موجود في ابرأتها عن الصداق بخلاف تعليقه عن الابرا
من الصداق فوجد بهما مطلق الابرا حيث لم يف الابرا
من الصداق فان المحلوف عليه لم يوجد واما اذا كان
بجهلان احدهما فلا يقع الطلاق لعدم وجود الصفة
المحلوف عليها ولا يقال هذا طلاق بعوض مجهول فيقع
الطلاق بائنا بمهر المثل لان هذا تعليق علي ابرا من شي
مخصوص ولم يوجد ولم يقع الخلع في قوله بصيغة
عقد وانما وقع بصيغة تعليق ولا تجلب جانب المعاوضه
وانما يغلب عليها جانب التعليق انتهى قلت
ذكره في اعتبار علم الزوجين في المقدار الذي علق